

**محضر اجتماع مجلس إدارة مشروع
الاستراتيجية الوطنية للمرور وقطاع النقل 2010-2020 في الكويت**

التاريخ: 2013\5\30

الزمان: الساعة 10:00 صباحاً

المكان: الامانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط و التنمية

الحضور:

أولاً / الامانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط و التنمية :

التوقيع	الوظيفة	الاسم
	مدير ادارة التعاون الفني و الدعم التنموي	السيدة لانا أبو عيد
	مراقب التعاون الفني	السيدة نرجس محمود
	مراقب التعاون التنموي	السيدة عبد العزيز الصابغ
	رئيس التنسيق و التنفيذ	السيدة رباب ميرزا
	رئيس العقود و التكاليف	السيدة هبة المسلمين
	منسق اداري	السيدة الوارة الخرجي

ثانياً) مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

التوقيع	الوظيفة	الاسم
	نائب الممثل المقيم	السيد ستاين هانسن
	محلل برامج لمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	السيدة سحر الشوا
	مسؤول مشتريات	السيد محمد مهدي
	مسؤول برامج	السيد ايم ايا حسن
	مسؤول مشتريات	السيد مراد سترووف
	محلل مالي	السيد هاشم حسن

ثالثاً) وزارة الداخلية:

التوقيع	الوظيفة	الاسم
	المدير الوطني للمشروع	العبدا ناصر العنزي
	المدير الفني للمشروع	الدكتور اكيم جريو
	مساعد المنسق الوطني	المقدم سالم العنزي
	مساعد المنسق الوطني	المقدم سعيد العمري

محضر الاجتماع

تم الترحيب بالضيف من قبل السيدة | لانا ابو عيد و اوضحت ان الهدف من الاجتماع هو مناقشة خطة المشروع و الميزانية الحالية و مناقشة الاستعانة بشركة لتولي تنفيذ بعض مكونات المشروع.

المناقشة :

أوضح الدكتور | كيم جريو بأن الميزانية الأساسية لمشروع الإستراتيجية الوطنية للمرور وقطاع النقل هي 5,870,000 دينار كويتي كما ورد في خطة التنمية وبرنامج عمل وزارة الداخلية، وانه تم تحويل مبلغ 2,410,000 دينار كويتي من ميزانية المشروع إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2013-2014 ، وسوف يتم تحويل المبلغ المتبقى خلال 2014-2015 استناداً لكتاب وزارة المالية. علماً أن وزارة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية سبق أن قامت بتحويل مبلغ 1.9 مليون دولار للمشروع في بداية العام.

أوضحت السيدة | سحر الشوا بأنه بعد تحويل مبلغ 2,410,000 دينار كويتي إلى ميزانية المشروع فسوف يكون المبلغ المتبقى الواجب تحويله عام 2014-2015 هو 2,370,000 دينار كويتي. وأوضحت أيضاً أن السيد | هاشم حسن سيقوم بمناقشة وعرض نموذج لاتفاقية تقاسم التكاليف التي يجب أن يوقع عليها ممثل وزارة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما اقترحت أن تتحوي الاتفاقية المبلغ المتبقى من ميزانية المشروع لكي يتكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من التصرف بالمبلغ رسمياً لغرض تنفيذ المشروع.

أوضحت السيدة | لانا ابو عيد بأن المبلغ المتبقى سوف يكون على دفعات ووفقاً لاستكمال مراحل المشروع

أوضح السيد | محمد مهدي بأنه يمكن أن تتضمن الاتفاقية المبلغ كاملاً على أن يدفع وفقاً لمراحل المشروع.

أوضح السيد | هاشم حسن بأن الاتفاقية يجب أن توقع من ممثل وزارة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية و مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقام بتقديم نموذج وشرح البنود التي تتضمنها الاتفاقية.

أوضح الدكتور | كيم جريو بأن المشروع يتكون من جزئين. الجزء الأول يتعلق بتوفير الأجهزة والخدمات والخبراء والورش التدريبية تحت إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهذا الجزء يحتاج إلى شركة تقوم بتوفير الأجهزة والخدمات.

أما الجزء الثاني فهو يتعلق ببناء نظم المعلومات المرورية وربطه بنظم إدارة الحركة المرورية وعمليات شرطة المرور وسلامة الطرق والازدحام ومكونات المشروع الأخرى الواردة في خطة التنمية وبرنامج عمل وزارة الداخلية وسوف يتم طرح مناقصة هذا الجزء في شهر يونيو 2013 لفرض اختيار شركة مناسبة تقوم بالتنفيذ. علماً أن جميع أجزاء المشروع متراقبة ببعضها ويجب تنفيذها في وقت واحد.

أوضح السيد | مراد ستروف مؤكدًا على حديث الدكتور | كيم جريو بأن الشركة التي تنفذ الجزء الثاني من المشروع ستتولى توفير الناحية التقنية | الخدمات الفنية والتشغيل والفحص والصيانة لهذا يجب الاستعانة

بشركة أخرى لتوفير بعض متطلبات الجزء الأول من المشروع نظراً لترابط مكونات المشروع وعلاقة ذلك بالتنفيذ.

اقرحت السيدة / سحر الشوا بان يتم اعداد مناقصتين مناقصة للشركة التي ستتولى الناحية التقنية و مناقصة اخرى للشركة التي ستتولى توفير الاجهزه والخدمات وغيرها.

أوضحت السيدة نرجس محمود انه في هذه الحالة يجب ان يتم ارسال كتابين مختلفين بالمناقصتين الى معالي وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية لأخذ الموافقة.

اقررت السيدة سحر الشوا أن يتم إدراج أجزاء المشروع والمناقصات في اتفاقية تقاسم التكاليف.

استفسر الدكتور ا كيم جريو عن كيفية تقييم الشركة من الناحية الفنية والمالية و هل سيكون هناك شخص حاضرا من قبل وزارة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية و في حال وجد هل سيكون مراقبا فقط ام سيكون لديه حق التصويت.

أوضح كلا من السيدة نرجس محمود والسترة لانا ابو عيد بان الشخص غالبا ما يكون موجودا للمراقبة فقط وليس لديه حق التصويت حسب اجراءات مكتب الامم المتحدة الانسانى ولكن سيتم مناقشة الامر مع معالي وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية.

أوضح السيد | مراد ستروندف بأنه يتم غالباً تكوين لجنة لائلق عن 3 أعضاء لتقديم عروض الشركات.

اقتراح العميد ناصر العنزي زيادة عدد المشاركين بلجنة تقييم العروض المقدمة بحيث تشمل "المدير الوطني للمشروع وممثل وزارة الداخلية" وشخص ترشحه الإدارية العامة لتقنولوجيا المعلومات بوزارة الداخلية للتأكد من ضمان الجودة وتلافي أي مواصفات لاتفاقية معايير المواءمات الوطنية.

اقرر الدكتور أكيم جريو بأن تكون اللجنة مكونة من 5-7 أفراد على أن تشمل 2 من وزارة الداخلية والمدير الفني للمشروع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وخبير المعلومات الجغرافية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممثل وزارة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية (مراقب) ومراد ستروندف (سكرتير اللجنة- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

افترحت السيدة / سحر الشوا تعين شخص يأتي في فترات متقطعة لتقييم المناقصة و أن يتم تعينه على هذا النحو و أن يتم الاعلان عن الخبرير التقني مع الاعلان عن المناقصة.

اقتراح الدكتور | كيم جريرو بأنه سوف يتم تقييم مدى الحاجة للاستعانة بخبير فني من عدمها خاصة في ضوء إكمال وثيقة مناقصة المشروع من قبل فريق المشروع الحالي و بدون صعوبات وإشادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كونهاكين والمتخصص بالمناقصات بالوثيقة وجهود فريق عمل المشروع وعدم وجود ملاحظات فنية على الوثيقة حيث إن المتبقى فقط هو تعديل جدول الدفعات المالية.

اقتراح العميد أ ناصر العنزي الإسراع بالمصادقة على خطة عمل المشروع لغرض تنفيذها بالسرعة القصوى؛ وقيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعرض خطة البرنامج الإدارية لتنفيذ المشروع على ضوء "خطة عمل المشروع"؛ والاتفاق على آلية واضحة حول طريقة مشتريات المشروع وأوامر الصرف والموافقات؛ والتقدیم بتنفيذ توصيات مجلس إدارة المشروع ولجنة اختيار الخبراء من قبل جميع الجهات ولا يجوز تغيير أي قرار بدون عقد اجتماع للجهات المعنية؛ وقيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقدیم تقریر فصلي حول تفاصيل مصروفات المشروع؛ وان لا يتم تعین اي شخص او خبير بدون "إعلان" وموافقة لجنة اختيار الخبراء وحسب الكفاءة والاجلحة. وقد أيد ذلك السيد أ سطين هانسن الذي أوضح إن حدوث بعض الملابسات خلال الأشهر الماضية كان غير مقصود.

التوصيات :

- إعداد خطة عمل المشروع وخطة مشتريات المشروع والمناقصات المطلوبة واحتياجات المشروع من الأجهزة والخدمات والخبراء للفترة يونيو – ديسمبر 2013 لغرض مناقشتها وتقدیمها لمعالى وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية للمصادقة عليها.
- أن تكون خطة عمل المشروع أعلاه مرفقة بكتاب رسمي من وزارة الداخلية إلى وزارة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية.
- توقيع اتفاقية تقاسم التكاليف بين وزارة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية و مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكي يتم التصرف بميزانية المشروع والمباشرة بالتنفيذ.
- تم الاتفاق على تمديد عقد الخبير مراد سترووف و على ان يتم الدفع له من ضمن ميزانية المشروع.